حصيلة وفيات فيروس كورونا المستجدّ في الصين تتخطى الألف

أعلنت بكين أمس الثلاثاء أنّ فيروس كورونا المستجدّ أودى حتى أمس بحياة ألف وأحد عشر شخصاً على الأقلّ في الصين القارية بعدما سجّلت مقاطعة هوبي، بؤرة الوباء في وسط البلاد، 103 حالات وفاة جديدة خلال الساعات الأربع والعشرين الفائتة. وقالت السلطات الصحية في هوبي، المقاطعة الواقعة في وسط البلاد والتي ظهر الفيروس للمرة الأولى في عاصمتها ووهان في أواخر ديسمبر، في تحديثها اليومي لحصيلة الوفيات والإصابات إنّ الوباء حصد خلال الساعات الأربع والعشرين الفائتة أرواح 103 أشخاص وأصيب به 2097 شخصاً إضافياً. وبذلك ترتفع حصيلة المصابين بالفيروس في الصين القارية إلى ما لا يقلّ عن 42 ألفاً و200 شخص. وخارج الصين القارية سجّلت حتى اليوم حالتا وفاة فقط بالفيروس، إحداهما في هونغ كونغ والأخرى في الفيليبين. وأصبحت حصيلة الوفيات الناجمة عن الوباء أكبر بكثير من تلك التي حصدها وباء سارس.

بسبب عدم تلقيهم دعماً دولياً كافياً وسط ضغوط أميركية شديدة

الفلسطينيون يعدلون عن طرح مشروع قرار حول خطة ترامب للتصويت بمجلس الأمن

اشتباكات بين الفلسطينيين والاحتلال

عدل الفلسطينيون عن طرح مشروع قرار يرفض خطة السلام الأميركية على التصويت في مجلس الأمن الدولي بسبب عدم تلقيهم دعماً دولياً كافياً وسط ضغوط أميركية شديدة على داعمي الرئيس محمود عباس.

واورد دبلوماسي ان مشروع القرار الذي طرحته اندونيسيا وتونس، قد لا يحظى بتأييد تسعة اعضاء في مجلس الامن من اصل خمسة عشر، وهو الحد الادنى المطلوب لتبنيه ما لم تستخدم إحدى الدول الدائمة العضوية حق النقض (الفيتو) ضده.

وتحدث مصدر دبلوماسي آخر لم يشأ ايضا كشف هويته عن "ضغط شديد جدا" تمارسه واشنطن مع تهديد "باجراءات عقابية" مالية.

ويأتي هذا القرار المفاجئ بعدما قدمت الولايات المتحدة التي تتمتع بحق النقض، سلسلة تعديلات على النص الذي يتم التفاوض في شأنه منذ الاسبوع الفائت وكان مرتقبا التصويت عليه خلال اجتماع لمجلس الامن يحضره الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

وشملت الاقتراحات الاميركية التي اطلعت عليها فرانس برس شطب فقرات كاملة من المشروع، خصوصا تلك التي تشير صراحة الى قرارات الامم المتحدة منذ 1967. كذلك، تم شطب كل الاشارات الى القدس الشرقية المحتلة.

وقال الأمين العام لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات في بيان إنّه على الرّغم من الانتكاسة القويّة المتمثلة بالتخلّي عن طرح مشروع القرار على التصويت، فإنّ الرئيس الفلسطيني مصرّ على إلقاء كلمة أمام مجلس الأمن الدولي للدفاع فيها عن رفضه للخطة الأميركية.

وسارعت إسرائيل لدعوة عباس إلى "إلغاء رحلته". وقالت الدولة العبرية على لسان سفيرها لدى الأمم المتحدة داني دانون إنّها تطالب عبّاس بأن يقبل بالتفاوض على المستقبل بدلاً من أن يركّز على الماضي.

واذا كانت التعديلات الاميركية اقرت بأن خطة السلام التي اعلنت في 28 كانون الثاني/يناير "بعيدة من المعايير الدولية التي تمت الموافقة عليها من اجل سلام دائم وعادل وتام" في النزاع بين اسرائيل والفلسطينيين، فإنها اكدت انها "ترحب بمناقشة هذا الاقتراح لدفع قضية السلام قدما".

وقال دبلوماسي لم يشأ كشف هويته ان "المشاورات حول المشروع مستمرة"، في حين شكك دبلوماسيون آخرون في امكان التصويت عليه انطلاقا من التباين الحاد في شأنه.

وفي هذا السياق، اوردت مصادر دبلوماسية عدة ان الرئيس الفلسطيني لم يعدل حتى الان عن حضور جلسة مجلس الامن صباح الثلاثاء.

وسبق للرئيس الفلسطيني الرافض خطة السلام الاميركية التي كشف النقاب عنها في 28 كانون الثاني/يناير، ان حظي بدعم الجامعة العربية ومنظمة التعاون الاسلامي والاتحاد الافريقي، لكن دولا رئيسية عدة اعضاء في هذه المنظمات لا تبدي معارضة صريحة لموقف الولايات المتحدة.

مصر تطالب حماس بتجنب دعم إيران بعد مقتل سليماني

أفادت مصادر العربية بأن وفداً أمنياً مصرياً غادر غزة بعد مباحثات أجراها مع قيادات في حركة حماس، وأنه توجه إلى إسرائيل لبحث وقف التصعيد العسكري، حيث طالب إسرائيل بالالتزام بالهدنة في غزة دون شروط مسبقة.

وطالبت مصر الجانب الإسرائيلي كذلك بضرورة السماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة. وأكدت مصادر العربية كذلك أن الوفد المصري طالب حماس بعدم التصعيد العسكري من جهتها والالتزام بالهدنة، فيما أبلغ الوفد حركة حماس بتحفظ القاهرة على العلاقات بين الحركة وطهران وحزب الله اللبناني.

وطالبها بضرورة تجنب التورط مع إيران في أي تصعيد عسكري بعد مقتل قاسم سليماني وضرورة الابتعاد عن دعم أي ميليشيات تضر بأمن المنطقة.

وفي سياق متصل أفاد مراسل العربية أن السلطة الفلسطينية من خلال بعثتها المراقبة في الأمم المتحدة، طلبت تأجيل التصويت على مشروع القرار برفض خطة السلام وليس سحبه، وأن فلسطين طلبت اجتماعا مع الدول الأعضاء في حركة دول عدم الانحياز لمناقشة الأمر.

تونس: تأجيل مشروع قرار دولي حول صفقة القرن لمزيد من المشاورات

أجلت تونس عرض مشروع القرار حول صفقة القرن على مجلس الأمن بهدف تأمين أو فر الحظوظ لإقراره. جاء ذلك في توضيح لمصدر برئاسة الجمهورية نشرته وكالة الانباء الرسمية التونسية.

وقال المصدر برئاسة الجمهورية (لم تذكر الوكالة اسمه) "إن مشروع القرار الذي كان مبرمجا عرضه على اجتماع مجلس الأمن يوم الثلاثاء 11 فبراير، قد تم تأجيل النظر فيه إلى موعد لاحق بغرض مزيد تعميق المشاورات حوله وتأمين أوفر الحظوظ لتبني هذا المشروع الذي ستتقدم به تونس بصفتها عضوا غير دائم بمجلس الأمن الدولي".

وأضاف المصدر الرئاسي التونسي: "جدير بالتذكير أن مندوب تونس الدائم لدى الأمم المتحدة ومجلس الأمن، المنصف البعتي، والذي أعلنت رئاسة الجمهورية، يوم الجمعة الماضي، عن إعفائه من مهامه، كان قد تقدم بمشروع قرار لاتخاذ موقف من مشروع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، دونالد ترامب، المتعلق بمخطط السلام بالشرق الأوسط، (صفقة القرن)، دون الرجوع إلى وزارة الشؤون الخارجية أو التشاور مع المجموعة العربية والدول الداعمة للقضية الفلسطينية".

وأكد المصدر الرئاسي " أن "الموقف التونسي الثابت والراسخ من القضية الفلسطينية ومن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، لم يتغير".

القائمة العربية: سجن رائد صلاح استمرار لمحاكمات إسرائيل الجائرة

رفضت القائمة العربية المشتركة في الكنيست (البرلمان)، حكما إسرائيليا بسجن رئيس الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني الشيخ رائد صلاح.

وأكدت في بيان اطلعت الأناضول عليه أن تأكيد السجن بحق صلاح، "حلقة جديدة في مسلسل الملاحقات والمحاكمات الإسرائيلية السياسية الجائرة".

وأكدت أن "محاكمة الشيخ صلاح لا تستند إلى القانون بل إلى المزاج الفاشي الذي تقوده حكومة (رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتهية ولايته بنيامين) نتنياهو".

وقضت محكمة الصلح الإسرائيلية في مدينة حيفا (شمال) بالسجن الفعلي لمدة 28 شهرا على الشيخ صلاح؛ بتهمة "التحريض على العنف والإرهاب"، وسط إدانات رسمية وفصائلية وشعبية من فلسطين، أبرزها صدر عن حركتي فتح وحماس.

الاحتلال يوقف إدخال أجهزة الاتصال للقطاعات التجارية في غزة

قررت السلطات الإسرائيلية، وقف إدخال أجهزة ومعدات خاصة بالاتصالات إلى قطاع غزة بدءا من أمس الثلاثاء. جاء ذلك في بيان للجنة الرئاسية لتنسيق البضائع (تابعة للسلطة الفلسطينية)، اطلعت عليه الأناضول.

وقالت اللجنة إنها "تبلغ شركات القطاع الخاص بقطاع غزة بقرار الحكومة الإسرائيلية بوقف إدخال الأجهزة والمعدات الخاصة بالاتصالات لجميع القطاعات التجارية ابتداء من الثلاثاء وحتى إشعار آخر".

واتهم منسق أنشطة الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، كميل أبو ركن، نشطاء من حركة "حماس" بالاستيلاء على مستودع معدات تابع لشركة الاتصالات الفلسطينية (Patel) نهاية الشهر الماضي.

وقال، في بيان نشره عبر صفحته على "فيسبوك"، إن "نشطاء حماس سرقوا معدات كثيرة ونتيجة لذلك، ستواجه الشركة من الآن فصاعدا صعوبات جمة لتوفير الخدمات المطلوبة منها لسكان غزة".

وأضاف: "لن يتم إدخال معدات الاتصالات إلى القطاع حتى تتم إعادة كافة المعدات المسروقة". ولم تعقب حركة "حماس" الاتهامات الإسرائيلية.

«الكنيست» يبحث مشروعاً توسعياً جديداً بالحرم الإبراهيمي

عقدت لجنة الأمن والخارجية في الكنيست (البرلمان)، جلسة حول تحديد موعد تنفيذ مشاريع توسعية بالحرم الإبراهيمي الشريف بمدينة الخليل جنوبي الضفة الغربية المحتلة.

جاء ذلك رغم تحذيرات مسؤولين بالجيش الإسرائيلي من أن جلسة علنية بهذا الشأن يمكن أن تشعل الأوضاع على الأرض مع الفلسطينيين، حسب القناة (12) الإسرائيلية (خاصة).

وأصر رئيس اللجنة المذكورة عضو الكنيست غابي أشكنازي (أزرق- أبيض)، على عقد الجلسة، رغم مطالبة غسان عليان رئيس الإدارة المدنية (تابعة للجيش) بالضفة الغربية (حضر الجلسة لاحقا)، واللواء كميل أبو ركن، منسق عمليات الحكومة بالأراضي الفلسطينية، بأن تكون سرية.

وكتب عليان وأبو ركن في وجة نظرهما الموقعة التي أرسلاها للكنيست الأحد: "في الوقت الحالي، وفي ضوء سلسلة الأحداث التي خلقت تعقيدا أمنيا كبيرا أمام السكان الفلسطينيين بيهودا والسامرة (الضفة الغربية) تتطلب الحاجة اهتماما متزايدا لتجنب الأحداث التي تنطوي على إمكانية كبيرة لتصعيد الموقف".

الكيان الصهيوني يمنع محافظ القدس من دخول الضفة لـ6 أشهر

سلمت الشرطة الإسرائيلية محافظ القدس عدنان غيث، قرارا يمنعه من دخول الضفة الغربية المحتلة لمدة 6 شهور.

وقال غيث، في تصريح مصور تداوله صحفيون عبر "فيسبوك"، إنه تسلم قرارين خلال خضوعه للتحقيق في مركز شرطة "المسكوبية" الإسرائيلي بالقدس المحتلة؛ الأول يقضي بمنعه من دخول أراضي الضفة لمدة 6 شهور.

وأضاف غيث أن القرار الثاني يقضي بمنعه من التواصل مع أشخاص معينين في السلطة الفلسطينية.

وأوضح أن القرارين يسريان ابتداءً من 13 فبراير.

وذكر أن القرارين صدرا عن مكتب مسؤول الشرطة الإسرائيلية في المنطقة، مشيرا إلى أنه يحق له الاستئناف ضدهما خلال 72 ساعة من صدورهما.

لبنان: مواجهات بين الجيش ومتظاهرين لمنع انعقاد البرلمان

اندلعت مواجهات أمس الثلاثاء، بين قوى الأمن اللبنانية ومحتجين حاولوا إغلاق طرق مؤدية إلى المجلس النيابي وسط بيروت، لمنع انعقاد جلسة تناقش البيان الوزاري للحكومة الجديدة.

وأطلقت قوى الأمن قنابل مسيلة للدموع لتفريق المحتجين الذين حاولوا تخطي العوائق والحواجز الإسمنتية بمحيط فندق "لوغري" وجريدة "النهار" وسط العاصمة، بحسب الوكالة الوطنية اللبنانية.

وأضافت الوكالة أن عناصر من الجيش يحاولون التدخل لمنع التصعيد وتفاقم الأحداث.

وأشارت إلى ارتفاع أعداد المحتجين في محيط فندق "مونرو" (وسط العاصمة)، ما أدى لحصول تدافع بينهم وبين عناصر الجيش.

ويرفع المحتجون لافتات تطالب بـ"وقف الفساد" و"عدم منح الثقة اليوم للحكومة".

وفي منطقة "زقاق البلاط"، أطلق المحتجون هتافات تطالب بعدم منح الثقة لحكومة حسان دياب.

ورشق المحتجون سيارة وزير البيئة وشؤون التنمية الادارية دميانوس قطار، بالبيض أثناء مروره في المنطقة متوجها إلى مجلس النواب.

وذكر المصدر أنه تم تسجيل حالات إغماء بين المحتجين على الطريق البحرية، بسبب شدة التدافع بين المحتجين وعناصر الجيش، الذي يتخذ إجراءات صارمة لمنع إقفال الطريق البحرية.

أمّا في صيدا جنوب لبنان، التزمت مدارس المدينة بالإضراب العام التزاما بدعوة من حراك المدينة بهدف المشاركة في التظاهرة أمام مجلس النواب.

وبحسب مراسل الأناضول، بدأ المحتجون صباحا بالتجمع أمام حافلات النقل التي انطلقت بهم نحو وسط العاصمة.

أعلن الجيش اللبناني اتخاذه إجراءات أمنية استثنائية في محيط المجلس والطرقات المؤدّية إليه، قبيل انعقاد الجلسة المخصّصة لمناقشة البيان الوزاري ومنح حكومة حسان دياب الثقة يومي الثلاثاء والأربعاء، وفق إعلام محلي.

وفي 21 يناير الماضي، أعلن دياب تشكيله حكومته عقب لقائه مع الرئيس ميشال عون بعد مخاض استمر لشهور.

وتخلف الحكومة الجديدة سابقتها التي كان يترأسها سعد الحريري، واستقالت في 29 أكتوبر الماضي، تحت وطأة احتجاجات مستمرة منذ السابع عشر من ذلك الشهر.

مواجهات بين الجيش ومتظاهرين